

العولمة : المطبوع رقم 5 - التجارة الخارجية المغربية . تحديات حقيقية تقتضي تأهيلا داخليا على مستويات متكاملة

< تقديم

تواجه التجارة الخارجية بالمغرب عدة تحديات داخلية وخارجية على مستويات مختلفة، فمنها المرتبطة بالإصلاح المؤسساتي، وعلى رأسه تفعيل الأدوار الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية للمغرب في الخارج أو ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية، ومنها المرتبطة بتبسيط المساطر وتيسير إجراءات خروج الصادرات ودخول الواردات إلى الموانئ البحرية والجوية. كما أن موضوع مراقبة شروط الصحة والجودة يكتسي أهمية كبيرة لكسب رهان التنافسية والنفوذ إلى الأسواق الجديدة والاحتفاظ بالقديم منها . وفي ما يلي، تقدم التجديد مقالا يتطرق إلى بعض القضايا الكبرى التي تعتمل في منظومة التجارة الخارجية بالمغرب بعد بسط واقع مبادلاته مع الخارج.

واقع التجارة الخارجية : عجز في الميزان وخسارة سنوية

يعرف الميزان التجاري للمغرب، والذي يعتبر محاررا لوضعية تجارته الخارجية، عجزا منذ سنوات خلت، ترتفع حدته وتخفض بتقلبات الأوضاع الاقتصادية داخل المغرب وخارجه، وفي السنة الماضية 2003 سجل الميزان عجزا بقيمة 52مليار درهم، مقابل 44مليار درهم سنة 2002، أي بزيادة بلغت 8مليارات من الدراهم. ويعزى ذلك، حسب وزارة التجارة الخارجية، إلى انخفاض قيمة الصادرات في سنة 2003 بنسبة % 6,3 مقارنة بسنة 2002، والنواتج بدرجة أولى عن تراجع قيمة وحجم مبيعات القشريات والرخويات والصدفيات على التوالي بنسبة % 31 و% 37، والتي ساهمت بنسبة % 60 من هذا التراجع، ويقابل هذا الانخفاض ارتفاع في قيمة الواردات بنسبة % 4 مقارنة بسنة 2002، وتأتي على رأسها التجهيزات الصناعية (زائد % 23، والصلب) (زائد % 27، والمواد البلاستيكية) (زائد % 8 وهو ما أفرز نسبة تغطية الصادرات للواردات قدرت بـ % 61

وإذا كانت وزارة التجارة الخارجية تصف هذا العجز التجاري بـ <الإيجابي لأنه يساهم في تأهيل المقاولات، ويساعد على الزيادة في الإنتاج الوطني>، على اعتبار أنه يأتي نتيجة شراء التجهيزات الصناعية التي تشكل جزءا مهما من الواردات، فإن بعض المتخصصين الاقتصاديين يخالفونها الرأي، متسانلين كيف يمكن أن يكون هذا العجز في مصلحة المقاولات المغربية، في الوقت الذي يشهد فيه معدل تغطية الصادرات للواردات انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة. وفي المقابل تفسر وضعية الميزان التجاري بأن المغاربة يستهلكون أكثر مما ينتجون، وبأن المقاولات المغربية لا تغطي حاجيات السوق الداخلي الاستهلاكية والإنتاجية.

جانب آخر لا يمكن إغفاله وساهم مباشرة في تزايد عجز الميزان التجاري، ألا وهو أثر خفض الضرائب الجمركية على الواردات بمقتضى اتفاقيات تحرير التبادل التجاري التي وقعها المغرب في السنوات الأخيرة، سيما في السنة الأخيرة 2003 وبداية السنة الجارية. المنظومة القانونية

كان المجلس الوطني للتجارة الخارجية قد قام بدراسات في السابق عن مكونات المنظومة القانونية التي تتحكم في تصدير المنتجات المغربية للنظر في ما إذا كانت عاملا يرفع من وتيرتها أو العكس، وخلص المجلس إلى نتيجة مفادها أن هناك تعددا للمتدخلين وغياب تنسيق بينهم، وضعفا في الموارد البشرية والمالية المعهود إليها إنعاش الصادرات. وأفادت خلاصات التحليل، الذي قام به المجلس أن الدول الناجحة في مجال ترويج منتجاتها في الخارج هي التي تتوفر على مؤسسة أو مؤسستين على الأكثر تكلف بهذه المهمة. وهو ما جعل المجلس يوصي بإحداث مؤسسة واحدة تستجيب بفعالية للحاجة إلى استراتيجية متناسقة